المحاضرة الثانية

دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسات القطاعية

تلعب السلطة التنفيذية دورا محوريا في صياغة السياسات القطاعية من خلال مجموعة من المهام والانشطة التي تهدف الى تحقيق التنمية الشاملة ومن بين أدوراها الرئيسية:

1-تحديد الاولويات الوطنية. بمعنى تقوم السلطة التنفيذية تحديد الاهداف والمبادئ العامة التي توجه القرارات والسياسات على اعتبار ان السياسات القطاعية عملية استراتيجية تتطلب تحديد اولويات واضحة، ووضع سياسات تحقق الاهداف المرجوة وتراعي الابعاد الاجتماعية والبيئية بجانب البعد الاقتصادي.

2-التنسيق بين مختلف القطاعات. تبدأ السلطة التنفيذية في تحديد القطاعات (الصحة، التعليم، الزراعة، المالية، النقدية، التمويل ...) من ثم تحليل الوضع الراهن من خلال جمع البيانات ودراسة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية المتعلقة بالقطاع. وتحديد نقاط القوة والضعف وتحليل التحديات والفرص داخل القطاع، وتحديد مدى مساهمة القطاع في الاقتصاد أو المجتمع، ومدى توافقه مع السياسات الوطنية العامة، دون إغفال تحديد الأهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل حيث تكون الأهداف واقعية، قابلة للقياس، وموجهة نحو النتائج. على أن يكون هناك حرص على التوافق مع الرؤية الوطنية والتأكد من أن الأهداف القطاعية تدعم الخطط الوطنية ورؤية التنمية المستدامة.

3-المتابعة والتقييم. تتجه السلطة التنفيذية نحو توفير عامل المتابعة وتقييم الاداء من خلال وضع مؤشرات لقياس التقدم نحو الاهداف. وعدم الاكتفاء بذلك بل يتم مراجعة السياسات وتعديلها بناء على المتغيرات او النتائج المحققة ونشرها عبر تقارير دورية توضح أداء القطاعات ومدى صحة السياسات المعتمدة فيه. [1]

[1] عامر الياس شهد."البدايات من السياسات القطاعية". يوم 08 ديسمبر 2024. موقع صحيفة الاقتصادية: https://iqtissadiya.com/4196/

4-اشراك الفواعل الأخرى. في اطار المقاربة التشاركية تسعى السلطة التنفيذية الى اشارك المجتمع المدني في صياغة السياسات القطاعية من خلال فتح المجال لمساهمة المواطنين عبر مؤسسات المجتمع المدني في اعداد برامج التنمية.[2] أيضا تخوض السلطة التنفيذية حوارات مشتركة مع الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان قبول السياسات وتأسيس شراكات وتعاون بين القطاع العام والخاص لتنفيذ هذه السياسات بشكل فعال[3].

كل ذلك يسهل عملية صياغة السياسات القطاعية ووضع إطارها وتحديد أدواتها ووسائلها اللازمة لتحقيق أهدافها. ويسبق وضع خطط تنفيذية تحدد الأولويات الزمنية والموارد اللازمة، وتخصيص الميزانيات والكفاءات البشرية لتنفيذ البرامج والمشروعات، ويجعل عملية الانتقال الاقتصادي عملية سلسلة ويخفف من انعكاساته الحادة على الاقتصاد والمجتمع[4].

---

[2] شهر الدين غزالة دليل السلطة التنفيذية في تطبيق الفصل 49 من الدستور: الصلاحيات التشريعية والترتيبية بين ضوابط الحقوق والحريات وموجباتها". المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. 2021. ص.8

[3] عامر الياس شهد."البدايات من السياسات القطاعية". مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.